



إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من عضوية المجالس ثلاثية التركيب المعنية
بالقطاع الخاص

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

تعتبر المجالس ثلاثية التركيب، وعلى رأسها مجلس المفاوضة الجماعية – مجلس طب الشغل والوقاية من الاخطار المهنية – المجلس الاعلى لإنعاش التشغيل، آليات أساسية لضمان الحوار الاجتماعي والتشاور الثلاثي بين الحكومة، أرباب العمل، والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا بالقطاع الخاص خصوصاً فيما يتعلق بتنظيم العلاقة الشغلية، وتحسين شروط وظروف العمل، وتفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالصحة والسلامة في أماكن الشغل.

إلا أننا نسجل بأسف إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من التمثيلية داخل هذه المجالس، رغم كونه قد حصل، وفق نتائج الانتخابات المهنية الأخيرة، على المرتبة الثالثة بأزيد من 6% من التمثيلية في القطاع الخاص، وهي نسبة تفوق العتبة القانونية المنصوص عليها في مدونة الشغل، مما يجعله مؤهلاً للعضوية في هذه الهيئات الثلاثية، كما كان الحال في دورات سابقة.

وإذا علمنا أن هذه المجالس تعنى أساساً بالقضايا الحيوية للشغيلة في القطاع الخاص، فإن إقصاء مركزية نقابية ذات تمثيلية مشروعة يعد مخالفاً لمبدأ التعددية النقابية والمساواة في الفرص، ومناقضاً لروح الحوار الاجتماعي المؤسساتي.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي المبررات القانونية والإدارية التي تم الاستناد إليها في إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من عضوية المجالس الثلاثية المعنية بالقطاع الخاص؟
- هل تلتزم وزارتك باحترام مقتضيات مدونة الشغل ومبدأ التعددية، من خلال تمكين كل

نقابة متجاوزة للعتبة القانونية من حقها في التمثيلية داخل هذه المجالس؟
- وما هي الإجراءات المستعجلة التي ستتخذونها لتصحيح هذا الوضع وضمان تمثيلية منصفة وشفافة تعكس نتائج صناديق الاقتراع واحترام المساطر الديمقراطية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد

